اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاتحاد الأفريقي

منتدى التنمية الأفريقي الخامس

منتدى التنمية الأفريقي الخامس

الشباب والقيادة في القرن الحادي والعشرين

16 – 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2006

مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات ، أديس أبابا، إثيوبيا

الشباب والتنمية الاقتصادية في أفريقيا

ورقة مواضيعية

African Development Bank

ORGANISATION INTERNATIONALE DE LA FRANCOPHONIE

موجز تنفيذي

في سياق موضوع التنمية الاقتصادية وتنمية الشباب، تعتبر القيادة ظاهرة متعددة المستويات تتميز بسمتين رئيسيتين هما:

1 - تستوجب التحديات الاقتصادية التي يواجهها الشباب الأفريقي انتهاج قيادة مسؤولة من جانب الحكومات والشركاء الدوليين؛

2 - يمكن للشباب بوصفهم قادة أن يؤدوا هم أنفسهم دوراً مهمّا في تعزيز التنمية الاقتصادية.

تسعى هذه الورقة إلى معالجة جوانب القيادة المذكورة عن طريق استكشاف سبع مسائل رئيسية تتعلق بالتنمية الاقتصادية، وتعتبر مسائل أساسية لرفاه الشباب في أفريقيا، وهي: التعليم، والتدريب، والعمالة، والهجرة، ومباشرة الأعمال الحرة، وفرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصحة، والصحة وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وسبل العيش البيئية والمستدامة، والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية. وتبحث هذه الورقة ، بوجه خاص، كيفية استجابة الحكومات، وكيفية دعم الشركاء الدوليين للجهود المبذولة، وكيفية أخذ الشباب أنفسهم بزمام الأمور لمعالجة هذه المسائل.

والرسالة الرئيسية التي تحتويها الورقة، وهي أنه على الرغم من أن الحكومات الأفريقية تضع على نحو متزايد شواغل الشباب في صميم برامجها الإنمائية، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وينبغي أن تلتزم الحكومات والشركاء الدوليون على حد سواء بإشراك الشباب الأفريقي على نحو كامل في جميع جوانب برامجهم ومبادراتهم التي تستهدف الشباب والتنمية الاقتصادية . وقد أثبت الشباب مراراً وتكراراً استعدادهم وقدرتهم على الإسهام في عملية التنمية بدءاً بعملية تحديد المسائل وانتهاءً بعمليتي التنفيذ والرصد . ولكن لجني الفوائد الكاملة لمساهماتهم، يتعين تعزيز مشاركة الشباب في برامج من قبيل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)، والأهداف الإنمائية للألفية، واستراتيجيات الحد من الفقر .

وبوصفهم مواطنين مفعمين بالإرادة والإلهام فإن الشباب عناصر للتغيير تتوفر لهم إمكانات النهوض بدور رائد في معالجة التحديات التي تواجه التنمية في أفريقيا من أجل تحقيق مصلحتهم ومصلحة أسرهم ومصلحة المجتمع بأسره.

المسألة 1- تعليم الشباب الأفريقي وتدريبهم على المهارات

يتعين توفير فرص التعليم النظامي اللائق للشباب الأفريقي، وفرص لاكتساب مجموعة من المهارات المهنية والحياتية للمشاركة النشطة في جميع المجالات في مجتمع تزداد فيه كثافة المعرفة بوصفهم مواطنين شباناً اليوم وقادة للقارة غداً. ولسوء الحظ، يكافح الشباب الأفريقي من أجل الحصول على التعليم الذي يكسبه التشكيلة الملائمة من المهارات والمعارف. ونتيجة لذلك، تشكل مرحلة الانتقال من المدرسة إلى العمل تحدياً كبيراً، إذ أن العديد من الشباب الأفريقيين ينتهي بهم المطاف في صفوف العاطلين عن العمل أو في زمرة من يعانون من العمالة الناقصة في القطاع غير النظامي مع قلة ما يتوفر لهم من حماية وآفاق.

وقد بذلت الحكومات والشركاء الدوليون في السنوات الأخيرة جهوداً متضافرة لتحسين هذا الوضع. وعلى وجه الخصوص قام العديد من البلدان الأفريقية لتوجيه الكثير من الجهود والموارد نحو زيادة معدلات القيد في المدارس الابتدائية بغية تحقيق هدف تعميم التعليم الابتدائي.

ويعتبر إلغاء الرسوم المدرسية في مرحلة التعليم الابتدائي عاملاً رئيسياً لتحقيق هذا الهدف. ففي ملاوي، على سبيل المثال ، أدّت مجانية التعليم الابتدائي إلى زيادة كبيرة في معدل إلمام الشباب بالقراءة والكتابة، بحيث ارتفع هذا المعدل من نسبة 63 في المائة في 1990 إلى 76 في المائة في 2004 .

لا يزال هناك عدد من التحديات الرئيسية

على الرغم من ارتفاع معدلات القيد في مراحل التعليم المختلفة، يبدو أن نوعية التعليم في العديد من البلدان الأفريقية آخذة في التدهور. فقصور الهياكل الأساسية ومرافق التدريب، وضعف المناهج الدراسية أو عدم ملاءمتها، والنقص في المعلمين المدربين جيداً الذين يتوفر لديهم الحافز لأداء عملهم تعتبر كلها من بين أسباب هذا التدهور.

ورغم أن توفر فرص الحصول على التعليم الابتدائي يعتبر خطوة أولى ضرورية وكفالة لحق من حقوق الإنسان، فمن الواضح أن هذا التعليم لا يزود الشباب الأفريقي بالمهارات المطلوبة للمنافسة في

أسواق عمل تتسم بقدر متزايد من المنافسة. علاوة على ذلك ، هناك حاجة على الصعيد القطري إلى كتلة حرجة من خريجي المرحلة الثانوية ومراحل التعليم العالي من أجل تعجيل التنمية الاقتصادية.

وتعاني المدارس الثانوية في معظم البلدان الأفريقية من محدودية القدرة، وعلى استيعاب الطلاب، السبب في ذلك إلى حد كبير هو عدم كفاية موارد الميزانية المخصصة لهذا القطاع . ومن ثم فإن فرص التحاق الشباب بالمدارس الثانوية ، ناهيك عن مؤسسات التعليم العالي ، تصبح محدودة بدرجة كبيرة. ولمعالجة هذه المعضلة، يجب أن تتبع الحكومات الأفريقية والشركاء الدوليون نهجاً كلياً في مجال التعليم لتوسيع نطاق التركيز ليتجاوز التعليم الابتدائي.

وفي هذا السياق، تحتاج الفتيات والشابات الأفريقيات إلى عناية خاصة . وبصورة عامة لا تزال أوجه التفاوت بين الجنسين تشكل في معظم البلدان الأفريقية عقبة أمام حصول الشابات على تعليم لائق ومهارات قابلة للتوظيف . كما أن هذه التفاوتات بين الجنسين تحول دون احتلال الشابات لمكانتهن المستحقة كعناصر تسهم في التنمية وقيادات في المستقبل .

ولحسن الحظ فقد شهد وضع المرأة تحسناً كبيراً في السنوات الأخيرة في بعض البلدان الأفريقية. وفي الواقع، فإن عدداً من هذه البلدان، مثل بوتسوانا، ورواندا، وزمبابوي، وسوازيلند وليسوتو، وموريشيوس، وناميبيا، يسير على طريق بلوغ الهدف الرامي إلى القضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين في مرحلة التعليم الابتدائي.[1] وقد لجأت بلدان أخرى إلى اتخاذ مجموعة من التدابير للحد من أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال توفير فرص التعليم ، وأحد الأمثلة على ذلك توفير الزي المدرسي والكتب مجاناً للبنات في كينيا.

هناك أيضاً أوجه تفاوت كبيرة على الصعيد الإقليمي في البلدان من حيث توفر فرص التعليم ومستوى التعليم. وفي هذا الصدد، يبرز التوزيع غير المتكافئ للهياكل الأساسية التعليمية في معظم البلدان الأفريقية ضعف التزام الحكومات بمعالجة هذه المسألة . وتُوجد معظم المدارس الثانوية ومؤسسات التعليم العالي في أفريقيا في المدن، بينما يكافح التلاميذ الريفيون من أجل الوصول إلى هذه المدارس والمؤسسات. ويسهم هذا الوضع في تكريس ظاهرة التحيز للمناطق الحضرية التي قوضت بقدر كبير التنمية في أفريقيا.

المواءمة السليمة بين المهارات والاحتياجات

يمكن التخفيف من الصعوبات التي تصاحب الانتقال من مرحلة الدراسة إلى مرحلة العمل إذا انتهى المطاف بالشباب باقتناء المهارات التي يطلبها أصحاب العمل. وأحد النُهج لتحقيق ذلك هو وضع مناهج دراسية تناسب الاحتياجات المتغيرة لسوق العمل أو – كخيار بديل – الجمع بين التعليم النظامي والتدريب العملي على النحو المعتمد في مصر.

وهناك حاجة أيضاً إلى أشكال مختلفة من التدريب لمعالجة مشكلة محدودية مهارات الشباب الأفريقي عند تركهم للتعليم النظامي. وفي هذا السياق، يمكن أن توفر الحكومات الأفريقية التدريب عن طريق التمويل العام ، أو أن تقدم دعماً مالياً لتمكين القطاع الخاص من توفير مرافق التدريب التي تركز إما على التدريب العام وإما على مهارات مهنية أكثر تحديداً .

استخدم عدد من البلدان الأفريقية التلمذة الصناعية كإجراء لمعالجة مشكلة مهارات الشباب وأهليتهم للالتحاق بالعمل بعد ترك الدراسة (أنظر الإطار 1).

الإطار 1 – البرنامج الوطني المفتوح للتلمذة الصناعية في نيجيريا

في عام 1987 بدأت حكومة ولاية ريفر في نيجيريا برنامجاً إبتكارياً يسمى البرنامج الوطني المفتوح لتلمذة الصناعية في نيجيريا كمحاولة لربط التعليم والتدريب بمكان العمل . ويقدم البرنامج التعليم والتدريب المهنيين للشباب العاطلين عن العمل ، ويستخدم مرافق من قبيل حلقات العمل والاستفادة من لمدربين التقنيين العاملين في صناعات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية ، كما يستفيد من ترتيبات لتعاقد من الباطن، ومن اصحاب الحرف اليدوية والتجار في القطاع غير النظامي المنتشرين على جوانب الطرق.

ويتلقى الشباب العاطلون عن العمل والتلاميذ الذين تركوا المدرسة في إطار هذا البرنامج تدريباً تتراوح مدته بين 6 شهور و 36 شهراً تحت اشراف وتوجيه حرفيين كبار من ذوي السمعة الحسنة . ويدرس هؤلاء الشباب أيضا الإدارة، والأعمال التجارية، والمهارات الإدارية. ونجح البرنامج في تدريب أكثر من 600000 من الشباب العاطلين عن العمل على ما يربو على 80 مهنة مختلفة، وقد شرع نحو ثلثي هؤلاء

[1] أنظر UNECA (2005a)

الشباب في تأسيس مشاريعهم الخاصة المتناهية الصغر.

وفي عام 1990 أُستحدث برنامج تدريب متنقل يُسمى " برنامج المدرسة المتحركة " هدفه توفير لتدريب المهني لأكثر من 21000 تلميذ من تاركي المدارس وغيرهم من الأشخاص الذين تعوزهم لمهارات في المناطق الريفية . ومدة هذا البرنامج ثلاثة شهور يُستوعب بعدها المتخرجين في البرنامج لوطني المفتوح للتلمذة الصناعية في نيجيريا. وثمة برنامج آخر ذو صلة هو " برنامج تحويل النفايات إلى ـروة " يتم في إطاره تدريب الشباب على تقنيات تحويل الفضلات إلى أشياء ذات فائدة . وقد استفاد 800 شخص على الأقل من هذا التدريب .

المصدر: UNECA (2002)(

دور القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية في التعليم النظامي

وبالإضافة إلى توفير التدريب ، يمكن أيضاً أن يضطلع القطاع الخاص والقطاع غير الربحي بدور في توفير التعليم النظامي على جميع المستويات. فعلى سبيل المثال ، تشارك الهيئات الدينية بنشاط في قطاع التعليم في أفريقيا ، حتى على مستوى التعليم الجامعي .

ونظراً للقيود التي تعاني منها الحكومات بسبب محدودية الموارد المالية ، يحتاج قادة أفريقيا إلى استكشاف إمكانية استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص لمعالجة حالات العجز في قطاع التعليم. وبإمكان هذه الشراكات أيضاً تعزيز الصلات بين قطاع التعليم النظامي والقطاع الخاص. ويمكن أن يؤدي ذلك بدوره إلى ضمان وضع المناهج الدراسية حسب الطلب ، مما يساعد على تحسين المواءمة بين المهارات التي اكتسبها التلاميذ الذين تركوا الدراسة ومتطلبات أصحاب العمل .

التعليم المتبادل بين الشباب – التعلم من الأقران

بإمكان الشباب المسلحين بالتدريب والحافز النفسي أن يؤدوا دوراً عظيماً عن طريق مبادرات التعلم من الأقران. وبإمكان الأقران الوصول - بطريقة رسمية أو غير رسمية – إلى غيرهم من الشباب لتزويدهم بالمعلومات والمعارف بشأن مسائل من قبيل الصحة والرفاه . ويمكن أن يتم التعلم من الأقران في إطار مجموعات صغيرة أو عن طريق الاتصال الفردي، كما يمكن أن يتم في أماكن مختلفة مثل المدارس ، والجامعات ، والأندية ، والكنائس ، وأماكن العمل ، أو في الشارع أو المأوى.

وقد تم استخدام التعلم من الأقران بنجاح في أفريقيا لبث الوعي في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وتنمية المهارات الحياتية بين الضعفاء من الشباب.

مبادرات الشركاء الإنمائيين

أدى الشركاء الإنمائيون أيضاً دوراً رئيسياً في النهوض ببرنامج التعليم وتنمية المهارات في أفريقيا، وتعزيز المبادرات الرامية إلى زيادة فرص الحصول على التعليم ورفع مستواه في جميع أرجاء القارة.

يستهدف أحد المشاريع الإبتكارية التي اضطلعت بها الوكالة الكندية للتنمية الدولية بالتعاون مع المكتب الكندي للتعليم الدولي توفير التعليم والتدريب للمشاركين في عدد من البلدان الأفريقية . ويركز هذا المشروع المعروف باسم برنامج جوائز الوكالة الكندية للتنمية الدولية لتعليم الشباب وتدريبهم في أفريقيا على الشباب الذين شاركوا بالفعل في أنشطة المنظمات غير الحكومية والفئات المجتمعية. ويشمل تعليم الحائزين على الجوائز وتدريبهم دورات دراسية قصيرة وبرامج أكاديمية. ويساعد أيضاً وجود هذه البرامج في البلد على الحد من هجرة ذوي الكفاءات، وهي مسألة نناقشها في الجزء التالي.

أسئلة للمناقشة:

1 - كيف يمكن تزويد الشباب بالتعليم والمهارات المناسبة ، حتى يصبحوا قيادات فعالة؟

2 – كيف تعالج الحكومات مسألة التعليم والتدريب خارج إطار المدرسة؟

3 – كيف يمكن للشباب أنفسهم الإسهام في توسيع نطاق معارف ومهارات أقرانهم؟

4 – كيف يمكن للشركاء الإنمائيين والحكومات والشباب التعاون في هذا المجال؟

المسألة 2 - عمالة الشباب والتحديات التي تفرزها الهجرة

لا تعتبر الوظيفة مصدراً للكسب فحسب، بل هي أيضاً مصدر للكرامة واحترام الذات. ولكي يصبح الشباب الأفريقيون قادة لأسرهم وقادة في محيط المجتمع الأوسع، فهم بحاجة إلى الحصول على عمل لائق.

غير أن الشباب يواجهون صعوبات كبيرة في أسواق العمل الأفريقية ، ونظراً لعدم كفاية تعليمهم ومهاراتهم، وقلة فرص العمل المتاحة ، يواجه معظم الشباب الأفريقيين مستقبلاً يكتنفه انخفاض مستوى الأجور، والبطالة، والعمالة الناقصة. ومما يفاقم الوضع ، تزايد عدد الشباب الذين ينضمون إلى صفوف الباحثين عن العمل في كل عام.

وتعاني الشابات الأفريقيات أيضاً من عقبات من نوع خاص في سوق العمل يُعزى معظمها للمواقف الثقافية إزاءهن .

ولا يزال التوسع في فرص العمل أقل كثيراً من مستوى نمو السكان من الشباب نتيجة لعدم وجود التكنولوجيات الملائمة والاستثمار. فعلى سبيل المثال ، يؤدي اعتماد أفريقيا المستمر على الزراعة البعلية إلى المزيد من العمالة الناقصة بين الشباب في الريف في معظم العام . ومع محدودية فرص الحصول على الأرض، يفتقر هؤلاء الشباب إلى الفرص في المجالات التعليمية والاقتصادية والثقافية. ونتيجة لذلك يقرر الشباب عن قصد الذهاب إلى المدن أملاً في الحصول على المزيد من فرص العمل فضلاً عن التمتع بحياة أكثر إثارة، مما يؤدي إلى نزوح واسع النطاق من الأرياف إلى المناطق الحضرية.

والمحزن أن الشباب الأفريقيين يفقدون الأمل في الحصول على عمل لائق بمجرد وصولهم إلى المدن الكبرى، ويضطرون إلى اجتياز دروب ومياه خطرة بحثاً عن مراتع أفضل مع كل ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة . وتشير تقارير المراقبين الدوليين إلى أن من بين آلاف الشباب الأفريقيين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا عبر الصحراء الكبرى لا يوفق سوى أقل من الثلث في الوصول إلى أرض أحلامهم.

وثمة مشكلة أخرى هي تصاعد نسبة انتشار الفقر والجريمة والبغاء واستعمال المخدرات بين الشباب، فضلا عن الانخراط في النزاعات المسلحة كنتيجة مباشرة لعدم توفر فرص العمل اللائق[2]. وهذه المشكلة تثير اهتماماً خاصاً لا بالنظر إلى أثرها العميق في حياة الشباب فحسب، بل أيضاً في المجتمع برمته.

معالجة مشاكل عمالة الشباب

ركزت الحكومات والشركاء الدوليون لعقود كثيرة على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والتكيف الهيكلي كوسيلتين للنهوض بالنمو الاقتصادي، ومن ثم توفير فرص العمل . ويستند هذا النهج إلى الاعتقاد بأن هذه الإجراءات تكفي وحدها لتوفير فرص العمل والحد من الفقر بالنسبة للشباب وكبار السن على حد سواء .

أما الآن فيسود الاعتقاد في أوساط الحكومات والشركاء الدوليين على أنه من المطلوب اتخاذ تدابير محددة على صعيد السياسات العامة لإزالة الحواجز الرئيسية التي تقف عقبة أمام توفير فرص العمل للشباب الأفريقيين.

ومن بين التدابير الفعالة نسبياً التي نُفذت في بعض البلدان الأفريقية ونجحت إلى حد ما في توفير فرص العمل للشباب غير المهرة برامج الأشغال العامة (أنظر الإطار 2).

الإطار 2 – برامج الأشغال العامة في السنغال

شرعت الحكومة السنغالية في عام 1989 بمساعدة البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي في وضع برنامج أشغال عامة بتكلفة 33 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة يستهدف مساعدة العدد المتنامي للشباب العاطلين عن العمل . والأهداف الرئيسية للبرنامج الذي اضطلعت بإدارته وكالة تنفيذ الأشغال للمصلحة العامة للحد من العمالة الناقصة هي توفير عمل على المدى القصير لهؤلاء الشباب عن طريق مشاريع أشغال عامة كثيفة اليد العاملة مثل أعمال البناء، والإصلاح والصيانة في مجال الخدمات العامة، وتوفير الخدمات الأساسية . وتم التعاقد من الباطن بشأن هذا العمل مع مؤسسات صغيرة ومتوسطة .

وفي المرحلة الأولى من البرنامج ، تم توفير حوالى 80000 فرصة عمل للشباب في 416 مشروعاً من مشاريع المؤسسات الصغيرة . وبصفة عامة، نفذت وكالة تنفيذ الأشغال للمصلحة العامة للحد من العمالة لناقصة 3.226 مشروعاً أفضت إلى خلق 350.000 وظيفة مؤقتة سنوياً . والأهم من ذلك ، فقد كانت

[2] ملاحظة قدمها ممثل شباب رواندا أثناء مؤتمر العمل الدولي الثالث والتسعين .

نتيجة هذه المشاريع أيضاً خلق 6000 وظيفة ثابتة ، وهي محصلة لا ترتبط عادة بأي برنامج من برامج الأشغال العامة .

المصدر : سار Sarr .(2000).

تشارك منظمة العمل الدولية في عدد من المشاريع التي تستهدف خلق وظائف للشباب كجزء من برنامج الاستثمار الكثيف العمالة . وهذه البرامج هي نوع من مشاريع الأشغال العامة في مجال الهياكل الأساسية نُفذت في أكثر من 20 بلداً أفريقيا . وفي ظل هذه المبادرة ، وبمساعدة من المانحين، دُعم في القارة عدد من المشاريع القائمة على العمالة في مجال تشييد الطرق وصيانتها.

وازاء هذا الوضع المزري لسوق العمل ، يكف العديد من الشباب عن البحث النشط عن عمل. فقد كشفت دراسة أجريت في عام 2000 في جنوب أفريقيا ، على سبيل المثال ، أن 39 في المائة من الشباب العاطلين عن العمل توقفوا عن البحث عن عمل [3] . ويمكن أن تقدم الحكومة المساعدة في مجال البحث عن العمل أو أن تمول هذه المساعدة لتشجيع الشباب الأفريقيين على الدخول في سوق العمل من جديد عن طريق أنشطة من قبيل كتابة طلبات الالتحاق بالعمل والسيرة الذاتية والإعداد لإجراء المقابلات.

وقد أتخذ عدد من المبادرات على الصعيد العالمي للتعجيل بالجهود الرامية إلى معالجة مشكلة البطالة والعمالة الناقصة بين الشباب . فعلى سبيل المثال، أنشأت الأمم المتحدة في عام 2001 ، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والبنك الدولي ، شبكة عمالة الشباب لتقديم الدعم في إطار الالتزام العالمي بـ " بوضع وتنفيذ استراتيجيات تمنح الشباب أينما كانوا فرصة حقيقية للحصول على عمل لائق ومنتج " ، على نحو ما ورد في إعلان الأمم المتحدة للألفية لعام 2000 .

علاوة على البرامج الوطنية والإقليمية ، ما فتئ الشباب يثبتون قدرتهم على التعامل مع الوضع الذي يواجهونه في سوق العمل ، وإحدى الاستجابات لمواكبة هذا الوضع مباشرة الأعمال الحرة، كما هو مبين في الجزء التالي .

زيادة فوائد الهجرة مع تقليل التكاليف

رغم أن الهجرة إلى المناطق الحضرية تعتبر تصرفاً معقولاً بالنسبة للشاب الباحث عن العمل وحياة أفضل، فغالباً ما تكون عاقبتها الفقر والاستغلال . ولتصحيح هذا الوضع ، تبحث الحكومات حالياً في إمكانية خلق وظائف في المناطق الريفية وإن كانت هذه المبادرات تحتاج إلى التكثيف والتوسع.

وفي الوقت ذاته لم يُبذل سوى القليل من الجهد في أفريقيا للحد من الهجرة أو التشجيع على عودة المهاجرين واستجابة لهذا الوضع ، بادر الاتحاد الأفريقي إلى وضع "*إطار استراتيجي لسياسة الهجرة* " بهدف معالجة أسباب الهجرة الداخلية والدولية وما تنطوي عليه من مشاكل.

ووضعت منظمة العمل الدولية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي مشروعاً بشأن "*إدارة هجرة اليد العاملة من أجل تحقيق التنمية والتكامل في البلدان المغاربية ومنطقتي غرب وشرق افريقيا* " . وقد رفع هذا المشروع من مستوى وعي أصحاب المصلحة بشأن مختلف جوانب الهجرة ، وعزز إشاعة الفهم لأسباب الهجرة ونتائجها ؛ كما جمع المشروع البيانات والمعلومات التي لا غنى عنها لوضع أطر سياسة عامة شاملة واتخاذ التدابير اللازمة لإدارة هجرة اليد العاملة.

أسئلة للمناقشة :

1 - كيف يمكن دعم الشباب لمواكبة مرحلتي الانتقال من الدراسة إلى العمل ومن العمل غير النظامي إلى العمل في المجالات الرسمية؟

2 - ما هي أفضل السبل لإدماج السياسات الخاصة بعمالة الشباب في الاستراتيجيات العامة لتوليد العمالة، والأهم من ذلك إدماجها في استراتيجيات الحد من الفقر؟

3 - بالإضافة إلى تعزيز العمالة لإعطاء الشباب مزيداً من الأمل في المجتمعات التي ينتمون إليها، ما هو النهج الأفضل لمعالجة المآسي الناتجة عن هجرة الشباب من أفريقيا إلى أوروبا؟

4 - لماذا تباطأت البلدان الأفريقية في الإنضمام إلى شبكة عمالة الشباب ؟ وماذا ينبغي القيام به للتعجيل بتنفيذ أهداف شبكة عمالة الشباب؟

[3] أنظر كانيانزي (Kanyenze) وآخرون (2000) ودوتوا (du Toit) (2003)

المسألة 3- الشباب ومباشرة الأعمال الحرة

إذا توفر للشباب المزيج المناسب من الحوافز والأفكار والفرص، فإنهم أكثر من قادرين على إنشاء أعمال تجارية منتجة وخلاقة. والانخراط في ممارسة الأعمال التجارية ينقل الشباب من "باحثين عن العمل" إلى "خالقين لفرص العمل"، ومن الاعتماد على المجتمع إلى الاكتفاء الذاتي. ويسهم الكثير من الشباب العاملين لحسابهم أيضاً في إعالة أسرهم، ويتولون أحياناً أدواراً قيادية في غياب والديهم.

وعلى الرغم مما تنطوي عليه ممارسة الأعمال الحرة من منافع محتملة، فإن غالبية الشباب مازالوا يتوقعون أن توفر لهم الدولة فرص العمل بدلاً من أن يخلقوا هذه الفرص بأنفسهم ويوظفوا غيرهم. ويُعزى إخفاق الشباب في الانخراط في الأعمال التجارية إلى مجموعة من العوامل، هي: المواقف الاجتماعية- الثقافية إزاء ممارسة الشباب للأعمال التجارية، وافتقار المناهج الدراسية إلى التدريب في مجال مباشرة الأعمال الحرة، وعدم كفاية المعلومات عن الأسواق، وعدم تقديم الدعم وتوفير الهياكل الأساسية المادية للمؤسسات التجارية ، وحالة الأطر التنظيمية ولاسيما قلة فرص الحصول على التمويل.

وفي إطار حوار عالمي للشباب نُظم في عام 2004 [4] أعرب الشباب عن قناعتهم القوية بأن مشاركتهم في تنمية المشاريع الصغيرة تعتبر وسيلة هامة لتحقيق التنمية الوطنية. وسرعان ما ذكر المشاركون الافتقار إلى الموارد المالية باعتباره أحد القيود الرئيسية التي تقف أمام قيام الشباب بإنشاء المشاريع وتطويرها. وبسبب افتقار الشباب إلى التجربة في مجال الضمانات والأعمال التجارية ، يرى المقرضون أن تقديم القروض لهم ينطوي على مخاطر كبيرة. ولا تزال محدودية عدد مؤسسات التمويل البالغ الصغر التي تستهدف الشباب في مجال الأعمال التجارية تشكل عائقاً أمام تنمية مباشرة الأعمال الحرة بين الشباب.

وبالنسبة للمرأة فليس هناك سوى القليل جداً من الشابات في أفريقيا اللائي يقمن بإنشاء أعمالهن التجارية وإدارتها بأنفسهن. ففي زامبيا على سبيل المثال لا يوجد سوى نحو 5 في المائة من الإناث في الفئة العمرية 15-19 سنة اللائي يدرن مشاريع تجارية كمالكات لها، مقارنة بنسبة 15 في المائة لنظرائهن الذكور. وبينما تزاول 25 في المائة من الشابات في الفئة العمرية 20 – 24 سنة إدارة الأعمال التجارية، فإن ما يصل إلى 40 في المائة من الشباب الذكور يعملون لحسابهم.

مصارف على غرار "مصرف غرامين" لشباب أفريقيا

لتعزيز فرص حصول الشباب على الائتمانات في السوق الرسمية، أنشأ عدد من الحكومات الأفريقية وبعض منظمات القطاع الخاص (الربحية وغير الربحية) صناديق ومؤسسات تمويل متناهي الصغر بغرض توفير التمويل للشباب. فحكومة زامبيا على سبيل المثال أنشأت صندوقاً لتمكين الشباب بقيمة 40 مليار كواشا (عملة زامبيا) لتزويد الشباب ممن لديهم مشاريع تجارية سليمة برؤوس أموال استثمارية. بيد أن الحاجة تدعو إلى وجود المزيد من الخطط على صعيد القطاعين العام و الخاص لإتاحة المزيد من الفرص أمام الشباب.

تحقيق المزيد من الفعالية عن طريق الجمع بين التدريب والتمويل

لا يمثل توفير رأس المال وحده للشباب مباشري الأعمال الحرة سوى جزء من الحل. فقد أشارت الدراسات إلى أن ما يزيد الفعالية هو توفير رأس المال إلى جانب التدريب في مجال المهارات الإدارية ومهارات تنظيم المشاريع.

ففي جنوب أفريقيا مثلاً قام صندوق شباب أمسوبومفو، وهو وكالة تمويل إنمائي حكومية المنشأ لتنمية المهارات وخلق العمالة للشباب، باتخاذ عدد من المبادرات وإنشاء صندوق لتوفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشاريع بدعم من مصرف معروف وبضمانة من صندوق شباب أمسوبومفو، فضلاً عن وضع برنامج يقوم على توزيع قسائم الشراء بغرض إتاحة فرص الوصول إلى خدمات تنمية المشاريع التجارية.

وتضطلع المؤسسات الخاصة، ولاسيما المنظمات غير الربحية، بدور هام في تدريب وتمويل أصحاب الأعمال التجارية الشباب. ومن أمثلة ذلك مسابقة تكنوسيرف Techno Serve لخطط الأعمال التجارية المسماة "أومن، أبدأ، أصبح" التي تدعمها مؤسسة غوغل والتي تعمل الآن بنشاط في غانا وسوازيلاند. وقد ساعدت هذه المسابقة منذ عام 2002 في إنشاء أو توسيع 165 مؤسسة تجارية صغيرة أو متوسطة الحجم، جنت 8.2 مليون دولار كإيرادات إضافية وخلقت ما يزيد عن ألف وظيفة جديدة.

[4] - مؤتمر عن طريق الفيديو تناول استراتيجيات وبرامج الحد من الفقر من منظور الشباب وممثلي المنظمات الشبابية عبر مختلف أنحاء أمريكا اللاتينية تم تنسيقه بواسطة مؤسسة البنك الدولي.

وفي سياق السياسة الدولية، تساعد كل من شبكة تشغيل الشباب ومبادرة ائتمانات شباب الكومنولث على سبيل المثال في دعم مباشرة الشباب للأعمال الحرة في العديد من البلدان الأفريقية. وقد أدت الشراكات القائمة بين هذه المؤسسات الدولية والقطاع الخاص إلى إنشاء وتطوير مشاريع تجارية من قبيل الحالة الوارد ذكرها في الإطار رقم 3 أدناه.

الإطار 3- شبكة الطفولة للنشر

في عام 2002 أنشأ نانا ساربونغ شركة تفاعلية لتطوير البرامجيات في مدينة كيب كوست، غانا. وبوصفه خريجاً حديثاً من جامعة كوامي نكروما للعلوم والتكنولوجيا قام بوضع برنامج تفاعلي تعليمي للأطفال في مدارس التعليم الأساسي سُمّي "دروس حاسوب السنجاب"

ولأن نانا لم يكن يملك الموارد اللازمة لتوظيف آخرين فقد ساعدته إحدى أخواته في تصميم البرنامج الحاسوبي. وزوده أحد أقاربه المقيمين في كندا بجهاز حاسوب لتيسير وضع البرنامج.

وفي عام 2004 فازت الشركة التي يديرها نانا في مسابقة لخطط الأعمال التجارية تسمى "ساحة الكفاءات التجارية العالمية" نظمها البنك الدولي بالشراكة مع شركتين أخريين من شركات القطاع الخاص هما تطوير المعلومات infodev والشبكة المزدحمة Busy Internet. وكجزء من مجموعة الجوائز التي حصل عليها، تسلم نانا مبلغ 10.000 يورو كما تم وضعه في برنامج لرعاية الشركات إلى جانب منافسيه الآخرين. وتم تدريبه في مجال تطوير الأعمال التجارية والإدارة المالية ومسك الدفاتر والمهارات الإدارية. ويعمل في شركة شبكة الطفولة اليوم خمسة موظفين دائمين وما يزيد على عشرين من موظفي التسويق الشباب الذين يعملون مع نانا.

ويمكن للشباب الأفريقيين أن يستفيدوا أيضاً من تجارب كبار رجال الأعمال الراسخين. وبمقدور الشباب أن يحصلوا، بفضل مشاريع التوجيه الفردي والتدريب الداخلي وفرص التأهيل، على فكرة متعمقة عن إنشاء الشركات وإدارتها، وعن كيفية تجنب المزالق المحتملة في عالم الأعمال التجارية الحقيقي وهو أمر هام. وينبغي أن تشجع الحكومات القطاع الخاص للاضطلاع بهذا الدور.

وكما هو الحال بالنسبة لمجالات التنمية الاقتصادية الأخرى التي تتناولها هذه الورقة، فإن أحد أوجه الضعف الرئيسية في وضع المبادرات في مجال مباشرة الشباب للأعمال الحرة يتمثل في عدم كفاية مشاركة الشباب في وضع هذه المبادرات وتنفيذها. ويتناول الجزء الأخير من الورقة هذه القضية.

أسئلة للمناقشة

1- كيف يمكن للبلدان الأفريقية أن تستخدم مباشرة الشباب للأعمال الحرة كمنهاج لتعزيز الدور القيادي للشباب؟

2- ما هي، من وجهة نظر الشباب أنفسهم، أفضل الأنشطة لجذب الشباب الذين تركوا الدراسة إلى ممارسة العمل الحر؟

3- كيف يمكن للشركاء الدوليين والحكومات والشباب أن يتعاونوا من أجل تنفيذ السياسات في مجال مباشرة الأعمال الحرة في أفريقيا؟

المسألة 4- الشباب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات- توليفة قوية لتعزيز الدور القيادي

لقد غيرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالم الذي نعيش فيه تغييراً جذرياً. وأثبت الشباب بصفة خاصة قدرة على تطوير وتبني ونشر هذه التكنولوجيا، كما أن الدور القيادي الذي يضطلعون به في هذا المجال واضح في العالمين الصناعي والنامي على حد سواء. وفي واقع الأمر فإن الممارسة الشائعة هي أن يتعلم الكبار المهارات الخاصة بهذه التكنولوجيا من الشباب.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شاملة لعدة مجالات

يمكن أن يستخدم اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتعزيز الدور القيادي للشباب في هذا القطاع، وفي الوقت ذاته لدعم الأدوار القيادية للشباب على نطاق أوسع. وبما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تمس مجالات متعددة فيمكنها تبعاً لذلك أن تسهم في مشاركة الشباب في مجموعة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فمثلاً يمكن أن تستخدم التقنيات الجديدة لتحسين فرص

حصول الشباب الأفريقي على التعليم والارتقاء بنوعيته. وإذا ما توفرت الهياكل الأساسية الضرورية يمكن لتقنيات من قبيل التعلُّم عن طريق شبكة الانترنت أن توفر مستويات عالية من التعليم للمجتمعات النائية والريفية.

علاوة على ذلك، يحتاج الشباب الأفريقيون على نحو متزايد في اقتصاد عالمي يتميز بكثافة المهارات إلى مجموعة من المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليحصلوا على وظائف لائقة. ويمكن أيضاً أن يكون لتزويد الشباب بهذه المهارات أثر مساعد في عمليتي الابتكار ومباشرة الأعمال الحرة، مما يسهم أيضاً في التنمية الاقتصادية.

وتتضح مظاهر مباشرة الأعمال الحرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شوارع جميع المدن الأفريقية في شكل أكشاك البيع حيث يقدم الشباب خدمات من قبيل مكالمات الهواتف المحمولة، وبيع بطاقات الشحن، وإصلاح الأعطاب. وتثبت أعداد مراكز الاتصالات في بلدان مثل السنغال، وانتشار مقاهي الانترنت في مختلف أنحاء القارة أن هذين المجالين يتيحان فرصاً لعمالة الشباب.

وإلى جانب هذه الأعمال التجارية الصغيرة غير النظامية ، تشمل فرص المشاريع التجارية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما يلي : إنتاج وبيع المعدات والبرامج الحاسوبية، ومنتجات الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وخدمات إدخال البيانات؛ والخدمات التجارية القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتكييف البرامج الحاسوبية؛ والتعلم عن بعد؛ والتدريب الحاسوبي؛ والاستشارات؛ وتوفير المحتوى؛ والاتصالات (البريد الإلكتروني/ الانترنت/ الهاتف المحمول)، وتجهيز البيانات (نظم معلومات الأعمال التجارية الصغيرة)، ونظم التصنيع القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويستخدم الشباب الأفريقي أيضاً تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغرض إنشاء مشاريع اجتماعية كما يتضح من الإطار4.

الإطار4: مشروع تسخير الهاتف المحمول للعمل الخيري في كينيا

هذا المشروع هو مشروع اجتماعي يعمل بنظام التراخيص صُمم بغرض استخدام تكنولوجيا الهاتف المحمول لتحسين حياة الناس الذين هم في أغلبيتهم من الشباب في كينيا. ويهدف المشروع إلى إرسال رسائل SMS على معلومات أساسية تتصل بالصحة والعمالة والمجتمع المحلي عن طريق الرسائل القصيرة للهواتف المحمولة بغرض تنوير الضعفاء من أفراد المجتمع وتمكينهم. وقد نجح هذا المشروع النموذجي، الذي بدأ في أيلول/ سبتمبر 2003 في كيبيرا: وهي مستوطنة عشوائية تقع في ضواحي نيروبي، في التحول إلى مشروع مكتف بذاته، كيني الملكية والإدارة.

ويسعى المشروع إلى تمكين المهمشين من الأفراد عن طريق توفير خدمة فريدة للمعلومات تستند إلى نظام الرسائل القصيرة، موجهة للمجتمعات المحلية المحرومة. وتشمل الخدمات التي جرى تطويرها: Kazi560 وهي خدمة معلومات خاصة بالوظائف للباحثين عن العمل بصفة مؤقتة؛ والنصائح الصحية، وهي خدمة تقدم إرشادات يومية للمشتركين عن سرطان الثدي، وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ومرض السكر؛ وخدمة لأخبار المجتمع المحلي تقدم أخباراً مجانية محلية المصدر لسكان المستوطنات العشوائية في كينيا عن طريق نظام الرسائل القصيرة SMS.

وتصل خدمة الأخبار المحلية إلى ما يربو على 5000 شخص في كيبيرا. ويقوم بجمع المعلومات فريق مكون من 11 من القائمين على تعبئة الشباب يقيمون جميعهم بين أفراد المجتمع المحلي. وتتراوح المعلومات المقدمة بين الأحداث والعيادات الصحية والوظائف الشاغرة. وتهدف جميع المعلومات إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية والى توفير وسيلة للحصول على معلومات باهظة التكلفة أو غير متاحة خارج هذا الإطار.

وقد لقي مشروع الهاتف المحمول للعمل الخيري نجاحاً مذهلاً. وبلغ المشروع العدد المستهدف من المشتركين قبل الموعد المحدد لذلك بكثير، حيث يربو عدد المشتركين الآن عن 30.000. ووجد المئات من الأشخاص فرصاً للعمل عن طريق خدمة الوظائف المسماة Kazi560.

المصدر: Uk.oneworld.net/section/mobile

وتيسر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً مشاركة الشباب في المناقشات المدنية مما يتيح للشباب فرصة إسماع أصواتهم بشأن مجموعة من المواضيع. وقد نجحت بعض الوكالات الدولية مثل الأمم المتحدة في عقد منتديات الكترونية شارك فيها الشباب الأفريقي. وهذه المنتديات لا تساعد الشباب على تبادل الآراء وتطويرها فحسب ، بل تساعد أيضاً على توعية صانعي السياسات والعاملين في المجالات المختلفة.

لا يزال اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير كاف في أفريقيا

رغم المزايا المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، لا يزال استخدامها منخفضاً في أفريقيا. فمثلاً هناك فقط 0.75 مستخدم للحاسوب لكل 100 من السكان، وهذا يعني أن نسبة قليلة فقط من الأفريقيين تتاح لهم فرصة استخدام شبكة الانترنت. إضافة إلى ذلك، فنظراً للتفاوتات في الدخل وفي توفر الهياكل الأساسية فإن الفجوة الرقمية في القارة لا تُحدد حسب الحدود الوطنية بين الدول فحسب، بل هي قائمة أيضاً في داخل كل بلد.

ولحسن الحظ، فإن انخفاض الأسعار والتطور الذي حدث مؤخراً، وخاصة في مجال الهاتف المحمول، ساعدا على زيادة فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القارة، ولاسيما بين الشباب. ومع ذلك ، ينبغي للحكومات والشركاء عمل الكثير لإزالة التفاوتات في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي مناقشة على الانترنت جرت مؤخراً، حدد الشباب مجموعة من المشاريع التي ينبغي أن تركز عليها الحكومات ، وهي: إتباع سياسات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توجه لمصلحة الفقراء، وتعزيز الاستثمار في هذه التكنولوجيا في المناطق الريفية ، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وتقديم الدعم المالي والاستراتيجي لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يقودها شباب؛ وتقديم المشورة المهنية في مجال الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومختلف مجالات التخصص فيها؛ وتعزيز الهياكل الأساسية الريفية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأسعار يمكن تحملها ، فضلاً عن المحتويات المحلية؛ وتطوير مراكز الاتصال من بعد المتعددة الأغراض في المجتمعات المحلية الريفية، ونشر أفضل الممارسات.[5]

وأحد السبل لبناء القدرات والشبكات بين المؤسسات العامة (الحكومات والجامعات) والقطاع الخاص هو دعم إنشاء مجمعات التكنولوجيا ومراكز رعاية المشاريع التجارية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى وجه الخصوص رعاية الشركات التي يديرها الشباب. وتحتل كل من مصر وغانا والمغرب ونيجيريا والسنغال وجنوب أفريقيا وتونس الريادة في مجال دعم الشركات التي يديرها الشباب بفضل مبادرات من هذا القبيل.

ويضطلع الشركاء الدوليون أيضاً بدور هام في دعم تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية أو ما اصطلح على تسميته (ICT4D). فمثلاً أنشئت شبكة الشباب الأفريقي وتسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية (AYIN-(www.ayinetwork.org في عام 2005 كمحفل لعموم أفريقيا يهدف إلى استقطاب إسهامات الشباب في برنامج مجتمع المعلومات الأفريقي. وتتمثل الرؤية التي يستند إليها المحفل في خلق "جيل من الشباب الأفريقيين الذين تربط بينهم شبكة، والذين يعملون على تمكين أنفسهم ويسهمون في المشاركة النشطة لقارتهم في مجتمع المعلومات". وبدأت الشبكة في تنفيذ خطة عملها بوضع استراتيجيات لتعزيز مشاركة الشباب في وضع السياسات في القارة.

[5]- مناقشة عبر شبكة الانترنت أجرتها الجمعية الأفريقية للشباب والمعلومات في إطار التحضيرات لمنتدى التنمية الأفريقي الخامس.

أسئلة للمناقشة

1- ما هي الكيفية التي يشارك بها الشباب في مجتمع المعلومات؟ وكيف تمكّن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشباب الأفريقي من أن يصبحوا قادة؟

2- بأي السبل يمكن أن يُعزّز استخدام هذه التكنولوجيا عمالة الشباب ومباشرة الأعمال الحرة ؟

3- كيف عززت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعليم الشباب في القارة؟ وأي الدروس يمكننا استخلاصها من البرامج والسياسات الموجودة؟

كيف يمكن للحكومات والشركاء الدوليين والشباب أن يتعاونوا لتعزيز المبادرات التي يقودها الشباب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا؟

المسألة 5- تحسين الأحوال الصحية ومحاربة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز عن طريق الدور القيادي للشباب

تعتمد مقدرة الشباب على المساهمة في التنمية الاقتصادية وعلى أن يصبحوا قادة في مختلف مناحي الحياة اعتماداً كبيراً على وضعهم الصحي. ولكن الشباب في أفريقيا اليوم عرضة لعدد من الأمراض والمشاكل الصحية الموهنة مثل الملاريا والسل والأمراض المنقولة بواسطة المياه، والمشاكل التي تصاحب الولادة، وفوق هذا وذاك فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

آثار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز على التنمية

إن التحدي الذي يمثله الفيروس والإيدز، وخاصة في الجنوب الأفريقي، لهو واحد من أكبر التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عصرنا. فالإيدز يقلص القدرة على الكسب لدى الأشخاص المصابين ويرفع نفقات علاجهم مما يزيد من فقر العائلات والأسر المعيشية، الأمر الذي يخلق حلقة مفرغة من الحرمان المادي والمشاكل الصحية. ويخلف المرض وراءه جيلاً من اليتامى الذين يترك أمر تربية معظمهم إلى الأقارب أو يضطرون إلى أن يتدبروا أمرهم بأنفسهم.

وإلى جانب الآثار المأساوية للوباء على الأفراد وأسرهم، فإن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز مازال يشكل عبئاً ثقيلاً على البلدان المتأثرة به. فهو يعيق الجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تحسين الأوضاع الصحية لبلدانها وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وخاصة بتخصيص الموارد الشحيحة أصلاً لأغراض بعيدة عن الأولويات الإنمائية.

والفيروس والمرض يقلصان اليد العاملة المتاحة ومستويات الإنتاجية، الأمر الذي يحدث بدوره أثراً سلبياً في النمو الاقتصادي. ولا يتضح هذا الأمر بجلاء أكثر مما يتضح في القطاع التعليمي حيث يقلل الوباء من أعداد المدرسين المدربين، ويحد من التطلعات لبلوغ الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية المتصل بتعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015.

الشابات الأفريقيات هن الأكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز

الشباب الأفريقي أكثر عرضة للإصابة بالفيروس من البالغين، والشابات هن الأكثر عرضة لخطر الفيروس. والأرقام، فيما يتصل بمدى تعرض الشابات، تبعث على الجزع. فاحتمالات تعرض الشابات (بين سني15 و24) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى للإصابة تزيد بمرتين ونصف عن احتمالات إصابة الذكور في نفس الفئة العمرية. وفي بعض المناطق تصل أعداد النساء المصابات إلى ستة أضعاف أعداد الرجال في الفئة العمرية 15-24 سنة.[6]

ويعزى ضعف الشباب الأفريقي أمام فيروس نقص المناعة البشرية إلى تكوينهم الجسدي والجوانب الاجتماعية لحياتهم. فالضعف الجسدي ناتج عن الآثار الضارة لسوء التغذية والأمراض مثل البلهارسيا. واحتمالات الإصابة تزداد عندما يتعرض جهاز المناعة للوهن ولاسيما بالنسبة للمراهقين الذين يعبرون مرحلة تتميز بطفرات في النمو الجسدي.

ويمكن أن يُعزى انتشار الفيروس أيضاً إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية – الاقتصادية مثل الفقر، وعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي، وانخفاض المستوى التعليمي والافتقار إلى المعلومات، وقلة فرص الوصول إلى الخدمات الصحية؛ والمواقف الاجتماعية. والشابات يتسمن بضعف خاص بسبب

[6]- أنظر Mabala (2006) والمكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمنظمة الصحة العالمية (2003)

الهجرة وسوء الأحوال المعيشية في المستوطنات العشوائية، والعزلة والقابلية للاستغلال والاعتداء الجنسيين.[7]

ضرورة اتخاذ إجراءات محددة الهدف

يركّز النهج التقليدي لمعالجة مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز على تغيير أنماط سلوك أفراد المجتمع بغية تخفيض معدلات الإصابة بالفيروس. واستهدف هذا النوع من الحملات الشباب عن طريق وسائط الإعلام، ومراكز الشباب والتوعية عن طريق الأقران. وأكثر المبادرات شهرة في هذا المضمار هي حملة ABC (امتنع وكن وفياً واستخدم الواقي الذكري).

بيد أن مبادرات " الامتناع والوفاء واستخدام الواقي الذكري" أخفقت في معالجة البيئة المادية والاجتماعية التي تهيئ الظروف الملائمة لارتفاع معدلات الإصابة. واعترف تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الشابات في الجنوب الأفريقي بهذا القصور. ودعا إلى اتخاذ تدابير أوسع نطاقاً تهدف، من جملة أمور ، إلى توفير ملاذات آمنة للشابات.

الشباب كشركاء رئيسيين

لقد كان للشباب ومنظماتهم بالفعل دور طليعي في معالجة مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز من حيث رفع مستوى الوعي وتطوير المهارات الحياتية، وكذلك دعم الآخرين مثل الأيتام. وفي هذا الخصوص برهنت مراكز الشباب والتوعية عن طريق الأقران على أنها واحدة من مبادرات الشباب الأفريقي الأكثر فعالية. أنظر الإطار "5".

الإطار "5" الأندية الشبابية لمكافحة الإيدز في إثيوبيا

بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) انتشرت أندية الشباب في مختلف أنحاء إثيوبيا لمحاربة الوصم بالعار والتمييز والجهل بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في هذا البلد. وهناك الآن ما يزيد عن 230 نادٍ من هذا القبيل في المنطقة الصومالية لإثيوبيا وحدها، حيث تزداد صعوبة إبلاغ الرسالة بسبب وصمة العار المرتبطة بالمرض والمواقف الاجتماعية السائدة. ونسبة مستخدمي الواقي الذكري منخفضة في هذه المنطقة ولا تتجاوز 0.5 في المائة، كما أن بتر الأعضاء التناسلية للأنثى، وهو أحد العوامل الرئيسية لانتقال العدوى، يمارس بصورة شبه عامة.

وتحقق أندية الشباب نجاحاً أكثر من الحكومة لأن الشباب بوسعهم التأثير في أقرانهم على نحو أكثر فعالية عن طريق استخدام الوسائط الملائمة للجمهور المستهدف. وهذه النقطة يلخصها التعليق التالي لأحد أعضاء هذه الأندية بشأن الموسيقى التي يتم إعدادها لهذا الغرض: "الشباب لا يتوقفون في قارعة الطريق لكي يقرأوا لافتة هم لا يفهمونها أصلاً، بيد أنهم يستمعون إلى الأغاني وكلماتها" والأغاني التي تكتب تتناول مواضيع مثل الوقاية، ووصمة العار والصداقة. وتستخدم أندية أخرى الشعر والمسرح لإيصال رسالتها لبقية الشباب.

وبالإضافة إلى رفع مستوى الوعي بشأن الفيروس والإيدز فإن هذه الأندية تمنح الشباب إحساساً بالمسؤولية والفخر في مناطق تندر فيها فرص العمل.

المصدر: مكتب اليونيسيف إثيوبيا- مادة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

ويتمثل أحد جوانب قصور التوعية عن طريق الأقران في أنها غالباً ما لا تصل إلى الشابات، وهن الأكثر ضعفاً. ولتصحيح هذا الوضع ينبغي أن تنظر الحكومات والشركاء والمنظمات الشبابية في اتخاذ تدابير محددة الهدف تركز على الشابات الضعيفات. فضلاً عن ذلك، ينبغي توجيه العناية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء هشاشة وضعهن حتى يتسنى التصدي لبعض العوامل المساعدة، بما فيها خطر الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

وفي حين أن هناك حاجة ملحة للتركيز على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في العديد من البلدان الأفريقية، ينبغي أن تتضافر الجهود لتحسين الحالة الصحية العامة للشباب الأفريقيين، بما في ذلك زيادة فرص الحصول على المرافق الصحية ومياه الشرب، وزيادة مستويات التغذية وتوسيع نطاق برامج الصحة الوقائية. فتوسيع نطاق التركيز في مجال الخدمات الصحية من شأنه أن يحد من الوصم بالعار وما يستتبعه من تردد في الاستفادة من هذه الخدمات.

ومهما يكن نوع المبادرة فينبغي أن يتم تشجيع المشاركة التامة للشباب في وضع وتعزيز السياسات والبرامج المتصلة بالصحة بغية تمكينهم من أن يصبحوا عناصر للتغيير في مجتمعاتهم. وفوق

[7]- أنظر الأمم المتحدة (2004)

كل شيء، فمن الضروري أن يستمر التعاون الدولي وأن تتضافر الجهود على الصعيد العالمي بغرض احتواء الفيروس والوباء وغيرهما من المشاكل الصحية التي يتضرر منها الشباب في أفريقيا.

أسئلة للمناقشة

1- إلى أي مدى يمكن للشباب المشاركة في وضع وتنفيذ البرامج الصحية التي تستهدفهم على نحو مباشر، وأن يتولوا الدور القيادي فيها؟

2- لماذا لم يحظ الشباب الأفريقي باهتمام خاص فيما يتصل بسياسات مكافحة الإيدز، وخاصة على صعيد الميزنة والبرمجة؟

3- ما هي أفضل النهج التي يمكن إتباعها للوصول إلى الشابات الضعيفات ؟

4- كيف يمكن أن تتعاون الحكومات والشركاء الدوليون والشباب فيما يختص بالمبادرات المرتبطة بالصحة ؟

المسألة 6 – دور الشباب في حماية البيئة وتعزيز سبل المعيشة المستدامة

بما أن الشباب هم وارثو المخاطر والمجازفات البيئية التي يفرزها العالم اليوم، "فمن الضروري أن يضطلعوا بدور قيادي في حماية البيئة وتعزيز سبل المعيشة المستدامة"[8]

تواجه أفريقيا عددا من المخاطر البيئية التي تؤثر بشكل متفاوت في الشباب، ليس فقط لأنها تؤدي إلى تدهور الظروف المادية لسكان المدن والأرياف على حد سواء، بل لأن تآكل التربة والتلوث بجميع أشكاله وتقلص التنوع الأحيائي والإفراط في استغلال الموارد الطبيعية مثل المياه والغابات ، وانتشار التصحر، من بين جملة أمور أخرى عديدة، تُعرِّض التنمية الاقتصادية والرفاه لخطر جسيم.

وقد تقلص بالفعل حجم الغابات في أفريقيا على نحو شديد طوال القرن الماضي جراء النشاط البشري، مما أسهم في التصحر وندرة المياه. ففي العديد من بلدان القارة، قد يصبح الحصول على المياه النقية الصالحة للشرب عما قريب سببا لاندلاع النزاع.

علاوة على ذلك، يشكل معدل التوسع الحضري في أفريقيا تحديا بيئيا في مجال إدارة النفايات، وتوفير المياه والمرافق الصحية. ويفوق مقدار النفايات في المدن الأفريقية بكثير قدرات غالبية المجالس البلدية التي لا تستطيع سوى التخلص من حوالي ثلث إجمالي نفايات البلديات.

ولا يكفي الشباب أنهم يعانون بالفعل من المصاعب الاقتصادية، بل عليهم أيضاً أن يتحملوا المسؤولية عن حالة البيئة بأن يصبحوا مشاركين مشاركة كاملة في شؤون المجتمع.

هل يشارك الشباب بالقدر الكافي؟

يعدُّ رأي الشباب رصيد قوة لا يقدر بثمن في مجال حفظ البيئة وإدارتها. وبعض الحكومات والمنظمات غير الحكومية في أفريقيا ملتزمة بالنهوض بدور الشباب ومشاركته الفاعلة في حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة.

تشمل المبادرات في هذا الصدد مشاركة الشباب في أجهزة استشارية مثل مجالس الشباب في سياق الفصل 25 من جدول أعمال القرن 21 الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام 1992 ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبرغ في عام 2002.

وتعترف الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) بضرورة توفر بيئة صحية ومنتجة للشباب وأهمية الدور الذي يمكن أن يضطلع به شباب أفريقيا في إطار برنامج عمل نيباد .

غير أن الالتزام لا يعني دائما العمل. فعلى سبيل المثال، رغم توقيع العديد من البلدان الأفريقية على مختلف اتفاقيات الأمم المتحدة ، ظل الكثير من هذه الاتفاقيات دون تنفيذ حتى الآن . وحتى في الحالات التي تم فيها اعتماد الاتفاقيات وتنفيذها، لا تزال مشاركة الشباب منخفضة إلى أدنى حد.

تَولّي الشباب القيادة

[8] جدول أعمال القرن 21، الفصل 25

أن تمكين الشباب يتيح أفضل الفرص لحماية البيئة في أفريقيا . فمشاركة الشباب في صنع القرار بشأن البيئة والتنمية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية أمر بالغ الأهمية لتنفيذ سياسات إنمائية مستدامة.

ويضطلع العديد من منظمات الشباب فعلا بدور قيادي في مجال حماية البيئة. فعلى سبيل المثال، اتخذت "شبكة شباب مناصرة البيئة" ، وهي أكبر شبكة للشباب مناصري البيئة في كويبك في كانون الثاني/يناير 1993 مبادرة بإنشاء شبكة فرانكفونية لمنظمات الشباب المعنية بالبيئة والتنمية. والعنصر الأساسي لخطة عمل "شبكة شباب مناصرة البيئة" هو تعبئة الشباب وتشجيعهم على توحيد صفوفهم على الصعيد الإقليمي في كل منطقة رئيسية من العالم الفرانكفوني، بما في ذلك أفريقيا.

وقامت بعض منظمات الشباب في أفريقيا مثل منظمات "تنسنغ" ، ومنظمة الشباب الملتزمون دوليا، والتحالف العالمي لجمعيات الشبان المسيحية لأفريقيا، والتحالف العالمي لجمعيات الشابات المسيحية لأفريقيا، ومنظمة إدارة الموارد الدولية، ونوادي أصدقاء الأرض بحملات تثقيفية ، وزرع الأشجار وعمليات إدارة النفايات في مجتمعاتهم المحلية، خاصة خلال الاحتفال باليوم العالمي للبيئة.

ومن بين أفضل الممارسات الأخرى في مجال مشاركة الشباب الأنشطة التي تضطلع بها منظمات من قبيل منظمة "من أجل حب الماء" في بوتسوانا ، و منظمة "توحيد الشباب في أنحاء شمال أفريقيا" ، ومنظمة "الطلاب على الطريق" في أوغندا ، ومنظمة "العمل على اخضرار غانا" ، ومنظمة "شباب مناصرة البيئة في أنغولا" (انظر الإطار 6)، بالإضافة إلى المنظمات الأخرى .[9]

و لرفع مستوى الوعي العام، يتعين على الحكومات أن تدرج المسائل البيئية ضمن المناهج الدراسية والبرامج التدريبية للمعلمين. ويجب تثقيف الشباب في المدارس والمجتمعات المحلية والمنظمات في مجال سبل العيش المستدامة مثل إعادة استخدام التكنولوجيات المواتية للبيئة واستخدامها بشكل مستدام. والمثال على ذلك الجهود التي تبذلها رابطة التعليم البيئي في الجنوب الأفريقي ونوادي أصدقاء الأرض في المنطقة.

الإطار 6- العمل على زيادة اخضرار أنغولا

منظمة "شباب مناصرة البيئة في أنغولا" هي منظمة بيئية أنغولية غير حكومية وغير ربحية أنشئت في عام 1991. وهدفها الأساسي هو تعزيز حفظ البيئة وتحقيق التنمية المستدامة عن طريق إشراك ومشاركة الشباب في عمليات وأنشطة التثقيف البيئي والتعليم الفعال.

وتضم المنظمة حالياً 5000 متطوع ومعلم في مجال حفظ البيئة يعملون في ثماني من المقاطعات الثماني عشرة في أنغولا. ويهتم هؤلاء المتطوعون الشبان بمختلف المسائل البيئية التي يواجهها البلد مثل المرافق الصحية ، وفقدان التنوع الإحيائي، وتآكل التربة، والتصحر، والنفايات الحضرية الصلبة. ووضعت المنظمة برامج ومشاريع مثل مبادرة الاتصالات والتعليم والوعي العام، وحملات لبناء القدرات، وإدارة قاعدة البيانات، وحملات التنظيف وإعادة استخدام النفايات، والبحث والتقييم البيئي، وزرع الأشجار. وفي حزيران/يونيه 2002 ، اعترف برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما تقدمه هذه المنظمة من مساهمة بمنحها جائزته العالمية للشباب العاملين في مجال حفظ البيئة المسماة (UNEP Global 500 Youth Environmental Award.(

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2005)

سبل العيش البيئية والمستدامة تمس قطاعات متعددة

ينطوي تعزيز سبل العيش البيئية والمستدامة على عدد من الفوائد غير المباشرة ولكنها فوائد هامة بالنسبة للبلدان الأفريقية. فعلى سبيل المثال، هناك ربح مزدوج ناجم عن تطوير التكنولوجيات المستدامة في مجال الطاقات المتجددة. فمن جهة، تحدّ هذه التكنولوجيات من انبعاث غازات الدفيئة، بينما يمكن في نفس الوقت أن تكون مصدراً لتوفير العمل للشباب الضعفاء (انظر الإطار 7) .

الإطار 7- خلق فرص العمل تحت الشمس

ينتج مشروع شباب مجتمع "كيبيرا" المحلي ألواحا شمسية في ورشة صغيرة وسط "كيبيرا" وهي أكبر مستوطنة غير نظامية في كينيا. وبفضل المهارات والتجهيزات التي نقلها إليهم متطوع بريطاني، ويشارك الشباب العاملين في هذا المشروع في جميع جوانب الإنتاج وتباع الألواح الشمسية لتزويد الإذاعات بالطاقة ، وشحن الهواتف المحمولة ، وإعادة شحن البطاريات ، مما يشكل خدمات يقع عليها الطلب كثيرًا في منطقة غالباً ما يكون

[9] برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2005)

فيها الإمداد بالكهرباء، في أفضل الحالات، متذبذباً.

ولم يشغل أبداً العديد من الشباب العاملين في مشروع شباب مجتمع "كيبيرا" المحلي وظائف من قبل ، بل هم ينحدرون في أغلب الأحيان من أسر معيشية تعاني من البطالة . ويتيح لهم هذا المشروع فرصة لكسب الدخل ، بينما تساعد التكنولوجيا البسيطة على تحسين الأحوال المعيشية للسكان على نحو مستدام. ويقول فريد أوكو ، منسق المشروع ، " إن ما أرغب في رؤيته هو التمكين الحقيقي للأفراد وجنيهم لفوائد ملموسة" .

المصدر: www.kcyp.kabissa.org

ولتعزيز هذا النوع من التآزر بدرجة أكبر ، يتعين على الحكومات بالتعاون مع منظمات الشباب أن تبادر إلى وضع برامج تعزز مشاركة الشباب الأفريقيين في إعادة التشجير ومكافحة التصحر وإدارة النفايات وإعادة استخدامها، فضلاً عن الأنشطة البيئية الأخرى. ومن شأن مشاركة الشباب في مثل هذه البرامج ، أن توفر التدريب وتشجع على زيادة مستوى الوعي والعمل ، وتولدّ في الوقت ذاته أنشطة محتملة لإدرار الدخل وخلق فرص العمل .

أسئلة للمناقشة:

1- ما هو منظور الشباب للتنمية المستدامة؟ وكيف يستطيع الشباب الأفريقيون الاضطلاع بدور قيادي في هذا المجال؟

2- كيف تم إشراك الشباب في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؟

3- ما هي أفضل الممارسات والدروس التي استفاد منها الشباب في مجال إدارة الموارد الطبيعية ؟

4- كيف تستطيع الحكومات أن تتعاون مع الشباب من أجل تعزيز سبل العيش المستدامة وتوفير العمل اللائق ؟

المسألة 7 – مشاركة الشباب في صنع القرار الاقتصادي

يواجه الشباب في أفريقيا تحديات خاصة في مجالات التعليم والعمالة والهجرة ومباشرة الأعمال الحرة وتكنولوجيا المعلومات والإتصالات والصحة وسبل العيش البيئية والمستدامة. ولمعالجة هذه المسائل، يجب على الحكومات الأفريقية أن تضع مشاركة الشباب في صنع القرار السياسي في طليعة أولوياتها، وإلاّ أهدرت فرصة بلوغ أهدافها، الإنمائية.

حتى عهد قريب، كان مقررو السياسات نادرًا ما يشركون الشباب في عملية صنع القرار أو حتى يستشيرونهم فيما يخص شواغلهم. وما برحت المواقف الثقافية تمثل عقبة كأداء في سبيل إقامة الحوار بين الأجيال على الصعيد العالمي، وبقدر أكبر في أفريقيا. ففي هذه القارة كان ينظر إلى الحكمة من الناحية التقليدية على أنها تتزايد تبعاً للعمر، وبالتالي، أخذ القادة الراشدون ومقررو السياسات على عاتقهم اتخاذ القرارات نيابة عن الشباب. غير أنه بدون مشاركة، مؤسسية، فإن السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب وخاصة تلك المتصلة بمبادرات من قبيل ورقات استراتيجيات الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا يكون محكوما عليها بالفشل. وبما ان الشباب قد أثبتوا قدرتهم على الاضطلاع بالقيادة في مجال التنمية الاقتصادية، فيتعين أن تتبدل المواقف التقليدية على جناح السرعة لتمكين الشباب من العمل كعناصر فاعلة لإحداث التغيير.

مبررات مشاركة الشباب

على الرغم من أن مبررات إدماج الشباب في عملية صنع القرار تبدو مقنعة لكل من ينظر في الأمر فقد كان من الضروري إقامة الحجة على أن صنع القرار الاقتصادي يجب أن يشارك فيه الجميع وأن يكون مرتكزا على الشباب. فعلى سبيل المثال، يقدم تقرير برنامج الأمم المتحدة للسكان المعنون: "*تأييد الاستثمار في الشباب كجزء من الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر*" عددا من الحجج هي:

1- التوزيع العادل للموارد – يشكل الشباب شريحة كبيرة من السكان والفقراء؛

2- تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية – تشير خمسة أهداف بشكل صريح إلى الشباب من حيث الحصول على التعليم، والمساواة بين الجنسين في التعليم، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والأمراض الأخرى وتوفير فرص العمل اللائق للشباب؛

3- الفوائد الاقتصادية- يمكن للحكومات أن تزيد الإنتاجية ومعدلات النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار في التعليم والصحة ؛

4- مسألة انتشار الفقر في أوساط الشباب تستدعي عناية خاصة- يعاني الشباب بشكل خاص من هشاشة متعددة الأوجه تجعلهم عرضة للمعاناة من الفقر والبطالة وغير ذلك ؛

5- الفوائد الطويلة الأجل- بفضل الاستثمار في الشباب ، يمكن الشروع في مرحلة ديموغرافية انتقالية عن طريق الحد من معدلات النمو السكاني. وبتحسين وضع الشباب ، يمكن للبلدان تقليص احتمالات ضلوعهم فيما بعد في أنشطة إجرامية أو نزاعات أهلية.

مشاركة الشباب في الاستراتيجيات الإنمائية الرئيسية- ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، والأهداف الإنمائية للألفية والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد)

ساحة برنامج العمل الإنمائي الخاص بالقارة تسيطر عليها الآن مبادرات جديدة، منها، ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، والسعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد). وتشكل هذه النُهُج قطيعة عن أسلوب العمل في الماضي بالتحول إلى التركيز على السياسات الموجهة نحو مصلحة الفقراء ، والعمليات التشاركية والاستشارية وملكية البلدان. ورغم أن الشباب غالبا ما يحتلون مكانة بارزة على الصعيد النظري ، فإن مشاركتهم الفعلية في أي من هذه المبادرات عادة ما تكون محدودة .

فعلى سبيل المثال ، كشف استعراض لـ31 ورقة من ورقات استراتيجيات الحد من الفقر التي أكملت أن أكثر من نصفها يشير إلى أنه جرت استشارة الشباب في إطار عملية ورقات استراتيجيات الحد من الفقر. بيد أن المبادرات التي تستهدف الشباب كانت مجزأة وغير كافية في حجمها وأثرها[10]. ومما يبعث على الأمل أن ورقات استراتيجيات الحد من الفقر الأحدث من المرجح أن تركز بشكل رئيسي على الشباب. وفيما يتعلق بعمالة الشباب، وجد تحليل أخر لورقات استراتيجيات الحد من الفقر أنه من بين 21 ورقة من ورقات استراتيجيات الحد من الفقر في أفريقيا، لا توجد سوى 11 ورقة تتضمن على الأقل جزءا رئيسيا يحلل هذه المسألة[11].

ومن الواضح أن هناك الكثير مما يمكن أن تفعله الحكومات لزيادة مشاركة الشباب في عملية استراتيجية الحد من الفقر، لاسيما بأعتبار ذلك جزءا من الجيل القادم من هذه الاستراتيجيات. ويوضح الإطار 1 مبادرة ابتكارية تجمع بين الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمات الشباب على حد سواء لتحقيق هذا الهدف.

الإطار 8- معا لمكافحة الفقر - دور الشباب في الحد من الفقر

يهدف مشروع "معاً لمكافحة الفقر" إلى تعزيز دور الشباب الأفريقيين في استراتيجيات الحد من الفقر. وقد أنشأ هذا المشروع برنامج إدارة الشؤون الإجتماعية والاقتصادية التابعة للأمم المتحدة المعني بالشباب بالتعاون مع المجلس القومي لمنظمات الشباب السويدية. وتقدم وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية دعما تقنياً لهذا المشروع .

ويضم "مشروع معاً لمكافحة الفقر" أفرقة للشباب من ستة بلدان أفريقية هي: غانا، وكينيا، وملاوي، وتنزانيا، وأوغندا، وزامبيا إلى جانب فريق الشباب السويدي. وعن طريق

[10] انظر برنامج الأمم المتحدة للسكان (2005).
[11] انظر برنامج الأمم المتحدة للسكان (2005b)

حلقات العمل والدعم المتواصل، وضعت هذه الأفرقة، كل في بلده، استراتيجيات وخطط عمل تتضمن اتخاذ خطوات ملموسة لتحسين إدماج الشباب في جهود الحد من الفقر .

المصدر: www.un.org/esa/socdev/unyin/TPT

وشارك الشباب مشاركة فعالة في برنامج الأهداف الإنمائية للألفية كما يتضح من مشاركتهم وتعبيرهم عن أفكار واضحة في مختلف المحافل الدولية بما فيها مؤتمرات القمة العالمية للشباب. فعلى سبيل المثال، قامت في عام 2005 مجموعة من قيادات الشباب الدوليين تمثل طائفة من المنظمات غير الحكومية يمن فيهم ممثلون عن أفريقيا، بإعداد تقرير " الشباب والأهداف الإنمائية للألفية: تحديات وفرص التنفيذ"[12] ويحدد هذا التقرير كيفية إدماج الشباب وتمكينهم كجزء من استراتيجيات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتمثل الهدف في إمكانية استخدام التقرير كآلية لكسب التأييد وتوجيه العمل البرنامجي لكنه يشكل في نهاية المطاف نداء موجها إلى جميع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمجتمع المدني من أجل إنشاء آليات للشباب كي يشاركوا في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ويستفيدوا من الأعمال والأنشطة التي يتولى الشباب قيادتها بالفعل.

وفي عام 2005، نُظِّم مؤتمر قمة للشباب في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا من أجل بداية حركة اجتماعية واسعة النطاق لتعزيز مشاركة الشباب في تنفيذ نيباد ورصدها على المستوى القطري. ويعتبر إنشاء برنامج شباب أفريقيا التابع لنيباد منهاج عمل آخر يستهدف تعزيز مشاركة الشباب في تنفيذ نيباد. وتسعى هذه المبادرة إلى خلق كادر من الشباب الذين سوف يعملون على إذكاء الوعي في مجال المسائل المتصلة بمجتمع المعلومات ، ويشاركون بنشاط في إقامة مجتمع شامل للمعلومات في بلدانهم.

أسئلة للمناقشة:

1- ما هي أكثر الوسائل فعالية لتعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار الاقتصادي بما في ذلك المشاركة في عملية ورقات استراتيجيات الحد من الفقر وبرنامج الأهداف الإنمائية للألفية ؟ وما هي أفضل الممارسات والدروس المستفادة ؟

2- كيف يمكن أن يشارك الشباب في مبادرات لعموم أفريقيا مثل نيباد؟

3- كيف يمكن للشركاء الدوليين دعم مشاركة الشباب في أفريقيا؟

طريق المضي قدماً

تتوفر للشباب في أفريقيا إمكانات ضخمة يمكن تسخيرها لتعزيز التنمية الاقتصادية في القارة. ومن ثم، تحتاج الحكومات الأفريقية والشركاء الدوليون إلى أن تركز مبادرات السياسة العامة ومواردها على تعزيز الدور القيادي للشباب الأفريقيين.

ويتوقف نجاح مثل هذه الأنشطة على مشاركة الشباب في جميع جوانب عملية السياسة العامة بدءًا بصوغ السياسات الاقتصادية وإنتهاءًا بتنفيذها ثم رصدها وتقييمها . ويقتضي الأمر بصفة خاصة أن يكون الشباب جزءا من برنامج العمل الإنمائي الحالي فيما يخص استراتيجيات الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ أهداف نيباد.

ويحتاج الشباب إلى أن تتاح لهم الفرص للاضطلاع بأنشطتهم. وفي نفس الوقت، يمكن للحكومات والشركاء الدوليين توفير الدعم الفني والمالي للشباب حتى يتسنى لهم الاستفادة من إمكاناتهم كعناصر للتغيير.

ولتحقيق هذا الهدف، يتعين على الحكومات والشركاء الدوليين، اتخاذ تدابير عملية وقابلة للإنجاز تتضمن :

- تعزيز قدرة الأندية والجمعيات والمنظمات الشبابية على المستويين المجتمعي والوطني،
- تعزيز التفاعل بين صانعي السياسات الاقتصادية والشركاء الدوليين والشباب لمعرفة مشاكلهم وخبراتهم ؛
- تأسيس مشاورات منتظمة مع منظمات الشباب للحصول على إسهاماتهم في العملية الإنمائية ؛
- تعزيز القيادات الشبابية على المستويات المحلية والوطنية ودون الإقليمية والعالمية عن طريق التفاعل المنتظم مع المجتمع والسلطات الوطنية .

[12] انظر الموقع: www.un.org/esa/socdev/unyin/mdgs.htm

المراجع

1. du Toit, R. (2003) "Unemployed youth in South Africa: the distressed generation?" Paper presented at the *Minnesota International Counselling Institute*, 27 July – 1 August 2003.
2. Kanyenze G., Mhone G., and T. Sparreboom (2000) "Strategies to Combat Youth Unemployment and Marginalisation in Anglophone Africa," *ILO/SAMAT Discussion Paper*, No.14.
3. Mabala, R. (2006) "From HIV prevention to HIV protection: addressing the vulnerability of girls and young women in urban areas," *Environment and Urbanization*, Vol. 18(2).
4. Sarr, M. (2000) "Youth employment in Africa: the Senegalese experience," *Background Paper* No.3, UNO-ILO-World Bank Meeting on Youth Employment, New York, 25th August 2000.
5. United Nations (2004) *Report of the United Nations Secretary-General's Task Force on Women, Girls and HIV/AIDS in Southern Africa: Facing the Future Together*, United Nations, New York.
6. United Nations Economic Commission for Africa (UNECA) (2002) "Youth and Employment in Africa", Paper prepared for and presented at the Youth Employment Summit, Alexandria, Egypt, September.
7. UNECA (2005a) *The Millennium Development Goals in Africa: Progress and Challenges*, UNECA, Addis Ababa.
8. UNECA (2005b) *The Economic Report on Africa 2005 – Meeting the Challenge of Unemployment and Poverty in Africa*, UNECA, Addis Ababa.
9. United Nations Environmental Programme (UNEP) (2005) *Africa Environment Outlook for Youth: Our Region – Our Life*, UNEP, Nairobi.
10. United Nations Fund for Population Activities (UNFPA) (2005) *The Case of Investing in Young People as part of Poverty Reduction Strategy*, UNFPA, New York.
11. World Health Organization (WHO)-AFRO (2003) *HIV/AIDS Epidemiological Surveillance Update for the WHO African Region 2002*, WHO, Regional Office for Africa, Harare.